EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع السنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(أبريل – يونيو 2024)

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي الفصلي الأول
عن حالة الصِّحافة والإعلام في مصر خلال الفترة
(أبريل – يونيو)٢٠٢٤

إعداد

عصام ناصر

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الثاني من عام 2024
- المحور الثاني:مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من عام 2024
- المحور الثالث:أبرز الأحداث خلال الربع الثاني من عام 2024
- خاتمة وتوصيات

المقدمة

يصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقرير ربع سنوي، يغطي أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، كما يتناول بالرصد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال ربع العام المنصرم.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا في تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفي فهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام؛ وأبرز الانتهاكات خلال الفترة نفسها، والانتهاكات النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، أو الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الربع. ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسبل الحد من الانتهاكات.

ولا يكتفي المرصد -بطبيعة الحال- برصد الانتهاكات وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها؛ بل إنه كذلك يقدم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

استقراء الانتهاكات والنشاطات:

أولًا: فيمَا يتعلق بالانتهاكات: شهد الربع الثاني من عام 2024، وقوع 30 انتهاكًا؛ منهم 18 انتهاكًا خلال شهر أبريل، أما شهر مايو فقد شهد 6 انتهاكات، فضلا عن 6 انتهاكات وقعت خلال شهر يونيو. هذه الانتهاكات الـ30 توزعت بحسب النوع الاجتماعي على الشكل التالي؛ 16 انتهاكًا وقع بحق صحفيين ذكور، 13 انتهاكًا وقعت بحق صحفيات، وتبقى بذلك انتهاك وحيد وقع بحق مؤسسة صحفية كاملة.

من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن أكثر الانتهاكات تكرارًا، كانت "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، والتي وقع تكرارها 7 مرات خلال الشهور الثلاث، يتشارك معها في نفس العدد فئة "قبض تعسفي"، التي تكرر وقوعها 7 مرات أيضا خلال الشهور الثلاثة. يليهما، فئة "فصل تعسفي"، وفئة "حجب حقوق مالية"، حيث وقعت كل فئة منهما 5 مرات خلال 3 شهور. يأتي بعد ذلك فئة انتهاك "إخلاء سبيل بكفالة مالية" إذ تكررت 3 مرات. بعدها فئة انتهاك "ملكية فكرية"، وقد وقعت مرتين. وفي الأخير يأتي انتهاك "إزالة محتوى إعلامي أو صحفي"، والتي وقعت مرة وحيدة خلال الربع الثاني من العام.

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للانتهاكات، نجد أن القاهرة هي أعلى المحافظات التي شهدت وقوع انتهاكات في نطاقها الجغرافي؛ إذ شهدت وحدها وقوع 19 انتهاكًا من أصل 30 انتهاكًا، يليها بفارق كبير محافظة الجيزة، التي شهدت وقوع 9 انتهاكات، وأخيرًا تأتي محافظة الإسماعيلية التي شهدت وقوع 2 انتهاك خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

من زاوية نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2024، جرى توثيقها بصورة مباشرة.

في حين أن تصنيف الانتهاكات، من حيث تخصص الضحايا، يكشف لنا، أن فئة محرر/ة صحفي/ة هي أكثر الفئات عرضة للانتهاكات خلال الشهور الثلاث المنصرمة، إذ طالها 21 انتهاكًا، يليها مع فارق شاسع فئة كاتب/ة صحفي/ة، إذ وقع بحقها 3 انتهاكات، يليها فئتي مترجم/ة ومراسل/ة صحفي/ة، إذ طال كل منهما 2 انتهاك، يأتي في ذيل القائمة فئتي "أخصائي/ة SEO"، و"غير محدد التخصص"، إذ طال كل فئة منهما انتهاك وحيد.

أما تصنيف الانتهاكات، من حيث نوع جهة عمل الضحايا، نجد أن وسائل الإعلام الرقمية، والعاملين/ات فيها، هم الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الربع الثاني من العام، إذ وفقا لنوع جهة عمل الضحية، نجد أن الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين/ات في مؤسسة رقمية تعرضوا إلى 28 انتهاكًا من أصل 30 انتهاكًا خلال تلك الفترة. كما نجد أن العاملين/ات في وسائل إعلام مرئية أو في مطبوعات صحفية، تعرضوا/ن إلى انتهاك وحيد خلال تلك الفترة.

أما وفقًا لمعيار ملكية جهة عمل ضحية الانتهاك، نجد أن العاملين/ات في وسائل إعلام أو مؤسسات صحفية مملوكة للقطاع الخاص المحلي كانوا أكثر عرضة للانتهاكات، خلال الفترة التي يغطيها التقرير؛ إذ طالهم 27 انتهاكًا من أصل 30 انتهاكًا، أما الانتهاكات الـ3 المتبقية، فقد وقعت بحق عاملين/ات بمؤسسات صحفية وإعلامية مملوكة لجهات أجنبية، أما المؤسسات القومية فلم يتعرض العاملين/ات فيها، أو هي نفسها إلى أية انتهاكات خلال تلك الفترة.

فيما يتعلق التصنيف الأخير بتوزيع الانتهاكات، من زاوية نوع جهة عمل الشخص المعتدي، ويظهر لنا على غير المتوقع، أن أكثر المؤسسات التي أوقعت انتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات كانت المؤسسات الصحفية نفسها؛ التي أوقعت 12 انتهاكًا بحق العاملين/ات بالصحافة، يليها الجهات الأمنية، والتي ارتكبت بحق العاملين/ات بالصحافة والإعلام 10 انتهاكات خلال 3 شهور، يليها الجهات القضائية التي ارتكبت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات 7 انتهاكات، في ذيل القائمة تأتي المؤسسات الرقمية، والتي ارتكبت انتهاك وحيد خلال تلك الفترة.

ثانيًا: النشاطات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

شهد الربع الثاني من عام 2024، صدور 158 نشاطًا (يدور بين فعاليات وخطابات) عن المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ هذه الصادرات توزعت كالتالي؛ كانت نقابة الصحفيين أكثر المؤسسات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي نشاطًا خلال الربع الثاني من العام، إذ صدر عنها 84 نشاطًا خلال تلك الفترة. بينما جاء المجلس الأعلى للإعلام في المرتبة الثانية بعد نقابة الصحفيين من حيث حجم ما صدر عنه من نشاطات، وإن كان المسافة بين المؤسستين شاسعًا؛ إذ صدر عنه 20 نشاطًا خلال الفترة نفسها. أما الهيئة الوطنية للصحافة، فقد جاءت في المرتبة الثالثة إذ صدر عنها 19 نشاطًا، ما يعني أن الفارق بينها وبين المجلس الأعلى للإعلام هو فارق طفيف، في المرتبة الرابعة تأتي الهيئة الوطنية للإعلام، التي در عنها 19 نشاطًا، ويأتي في ذيل القائمة نقابة الإعلاميين، إذ صدر عنها 17 نشاطًا.

يظهر بشكل واضح؛ تفوق نقابة الصحفيين عن باقي المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، من حيث حجم النشاط والدور الذي تلعبه، مقارنة بباقي المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر. بالتأكيد ليست النشاطات على ذات المستوى من الأهمية؛ إذ أن هناك نشاطات ذات وزن نوعي، ونشاطات أقل أهمية مهما تكاثرت؛ لكن يبقى تعديد النشاطات يشير بشكل ما إلى حجم الجهد المبذول.

هذه النشاطات الـ 158 الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، توزعت من حيث نوعيتها كالتالي؛ "فئة خبر": صدور 42 خبرًا عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، تتعلق بنشاطات هذه الجهات وتحركاتها وتفاعلاتها مع القضايا المتعلقة بالمجال الصحفي والإعلامي. "فئة إعلان": التي تأتي في المستوى الثاني؛ إذ صدر عن هذه المؤسسات 35 إعلانًا عن نشاطات وفعاليات (تدريبية، وخدمية، وتثقيفية، وترفيهية) قدمتها هذه الجهات حينها. فئة تهنئة: تأتي في المستوى الثالث؛ حيث صدر عن المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي 26 تهنئة؛ في مناسبات عامة بالمجتمع ككل أو بأحد أفراده، أو في مناسبات خاصة بالمجتمع الصحفي والإعلامي أو بأحد أفراده أو مؤسساته. "فئة بيان": تأتي في المستوى الرابع، إذ صدر عن هذه الجهات 15 بيانًا؛ للتعليق على قضايا هامة أو مستجدات ملحة؛ بهدف إعلان موقف المؤسسة مما يجري التعليق عليه. "فئة قرار": تأتي في المستوى الخامس؛ وقد صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي 11 قرارًا؛ خلال الربع الثاني من السنة. في المستويات الأخيرة نجد فئات، تصريح (9 تصريحات)، فئة فعالية (8 فعاليات)، فضلًا عن: 5 بروتوكولات تعاون، 4 بيانات نعي، وأخيرًا خطاب وحيد، طلب وحيد، حالة تكريم وحيدة.

أخيرًا: يعرض القسم الثالث من التقرير، **"قراءة في تدوينات يوم الصحفي المصري"** أبرز الأحداث المهمة في مِلَفّ الصحافة والإعلام خلال هذا الربع من العام، حيث نتناول بالقراءة والتحليل عدد من التدوينات التي وصلتنا ضمن **"حملة تدوين ليوم الصحفي المصري" التي دشنتها المؤسسة تزامنًا مع يوم الصحفي المصري الموافق 10 يونيو 2024، واستقبلت خلالها 60 تدوينة من فئات متنوعة جندريًا وعمليًا من الصحفيين/ات والعاملين/ات في الحقل الإعلامي بشكل عام.**

البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير:

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

المنهجية

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على عِدة مصادر في عملية الرصد، وهي:

1 - **الرصد المباشر للأحداث:** وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 - **مايرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3 - البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق:

1 -**التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2 - **التوثيق غير المباشر:** هو التوثيق الذي يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ويلتزم التقرير الربع السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 أبريل 2024 إلى 30 يونيو 2024، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها بشكل مستمر. وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغيّر على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

ويتم تصنيف الانتهاكات طبقًا لما يلي:

- **حالة انتهاك:** هي كل انتهاك حدث لشخص واحد في مكان مُعين وزمان مُعين، ويتم تمييزها بثلاثة متغيرات رئيسية: (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك)، ويوجد على نفس النمط انتهاك جماعي، وذلك في حالة حدوث الانتهاك لأكثر من فرد معًا.

- **الصحفي/ة الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا الانتهاك:** هو/هي من تعرّض/ت لانتهاك على خلفية تأدية عمله/ا الصحفي/ الإعلامي، وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله/ا الصحفي أو الإعلامي، وذلك من خلال عضوية نقابة الصحفيين أو الإعلاميين، أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية أو إعلامية، أو أرشيف صحفي أو إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية أو الإعلامي عبر منصّاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

- يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). وكما ذكرنا، يتم ربط كل حالة انتهاك بـ"مكان معين، وزمان معين، نوع انتهاك معين، صحفي معين"، وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1 - أضرار الجسدية

- **التعرّض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

- **التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 - أضرار معنوية

- **قبض:** عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

- **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة قوات نظامية داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

- **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

- **التعدّي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3 - أضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:** وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث، مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام مُعين، مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين-الإعلاميين/ات المتضررين/ات، أما في حالة كون الواقعة متغيرّة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات، فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/ة- إعلامي/ة على حِدة.

- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

- **مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

- **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

- **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

- **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- **الفصل التعسّفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة- الإعلامي/ة العامل/ة.

- **حجب المواقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5 -أضرار وظيفية وإدارية

- **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 - أضرار مادية

- **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.
- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.
- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.
- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المُستأنفة أو الجنايات.

المحور الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الثاني من العام 2024

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجلها المرصد خلال شهور (أبريل - مايو - يونيو) من العام 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، أسبابها ومحفزاتها.

1 - توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية:

شهد الربع الثاني من عام 2024، وقوع 30 انتهاكًا؛ منهم 18 انتهاكًا خلال شهر أبريل، ومنهم 6 انتهاكات خلال شهر مايو، فضلا عن 6 انتهاكات خلال شهر يونيو.

هذه الانتهاكات الـ 30 توزعت بحسب النوع الاجتماعي على الشكل التالي؛ 16 انتهاكًا وقع بحق صحفيين ذكور، 13 انتهاكًا وقعت بحق صحفيات، ويتبقى بذلك انتهاك وحيد وقع بحق مؤسسة صحفية كاملة.

ما سبق يكشف لنا أن منحنى الانتهاكات حقق أعلى ارتفاع له في شهر أبريل 2024، فيما تراجع منحنى الانتهاكات خلال شهري مايو ويونيو، حيث شهد كل منهما وقوع 6 انتهاكات.

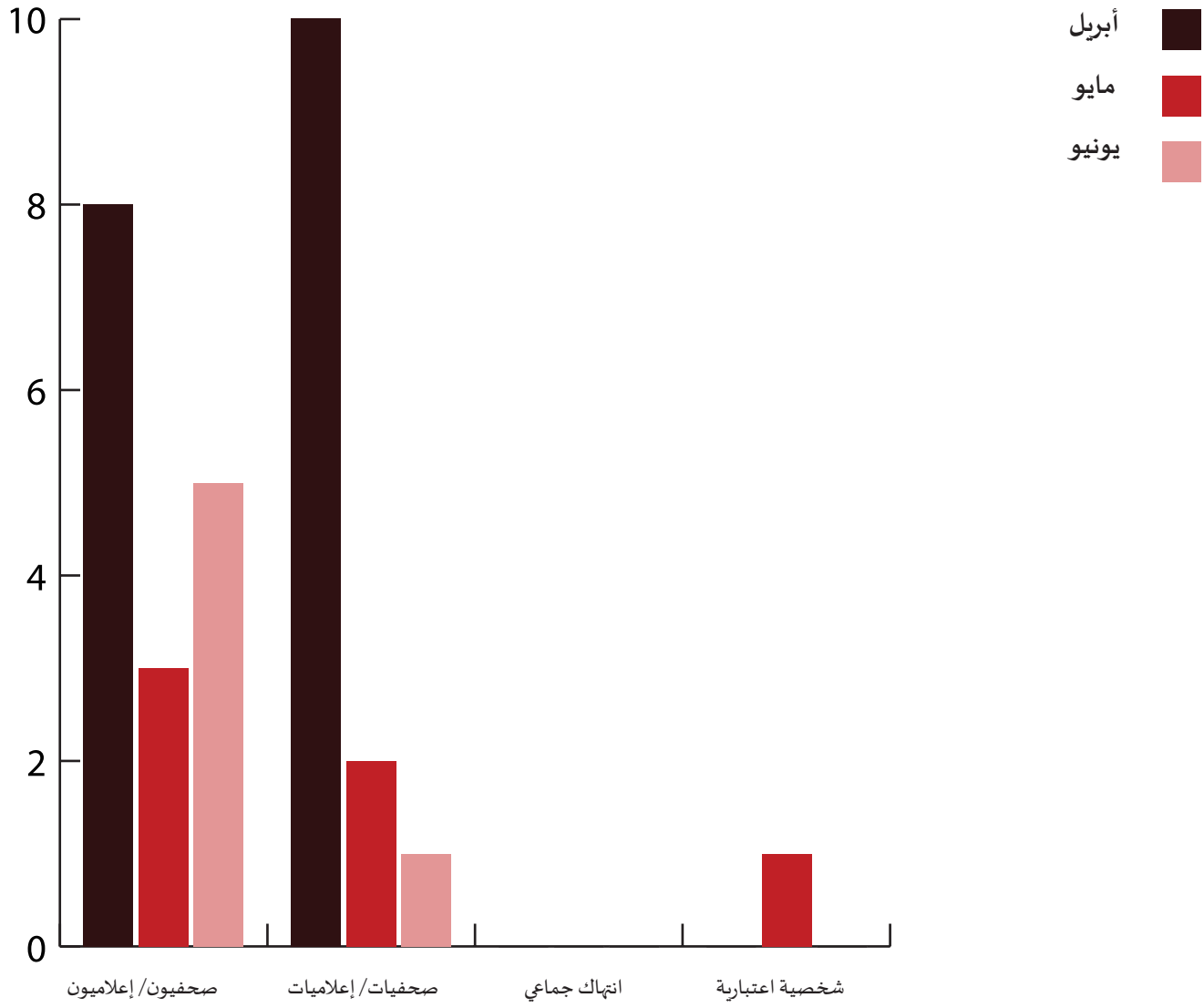

2 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك:

تصنيف الانتهاكات التي شهدها الربع الثاني من عام 2024، وعددها 30 انتهاكًا، من زاوية نوع الانتهاك، يكشف لنا أن أكثر الانتهاكات تكرارا، كانت "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، والتي وقع تكرارها 7 مرات خلال الشهور الثلاث، يتشارك معها في نفس العدد فئة "قبض تعسفي"، التي تكرر وقوعها 7 مرات أيضا خلال الشهور الثلاثة.

يليهما، فئة "فصل تعسفي"، وفئة "حجب حقوق مالية"، حيث وقعت كل فئة منهما 5 مرات خلال 3 شهور. يأتي بعد ذلك فئة انتهاك "إخلاء سبيل بكفالة مالية" إذ تكررت 3 مرات. بعدها فئة انتهاك "ملكية فكرية" وقد وقعت مرتين. وفي الأخير يأتي انتهاك "إزالة محتوى إعلامي أو صحفي"، والتي وقعت مرة وحيدة خلال الربع الثاني من العام.

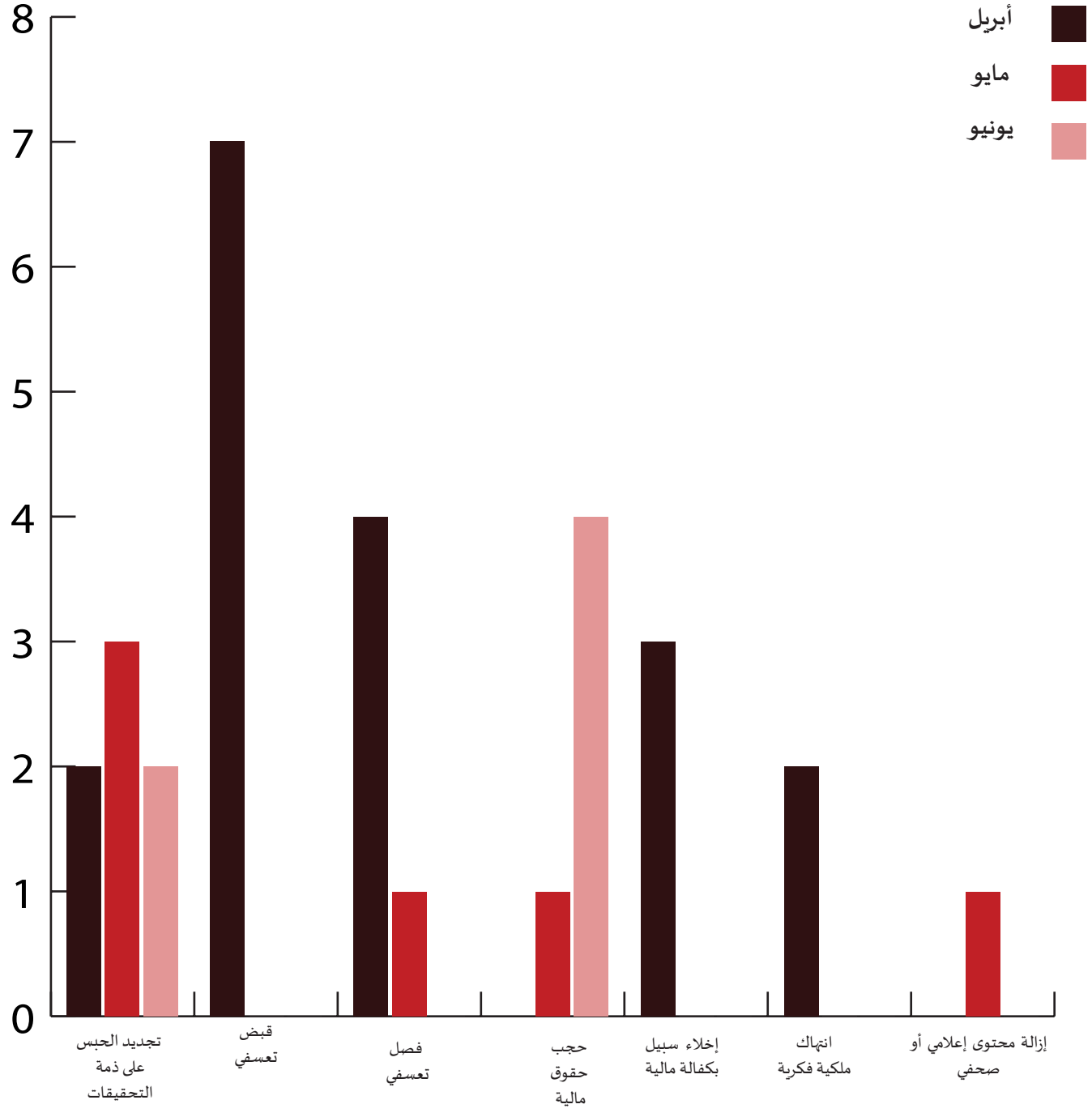

ل3ل- توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الثاني من عام 2024، من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، يظهر أن القاهرة هي أعلى المحافظات التي شهدت وقوع انتهاكات في نطاقها الجغرافي؛ إذ شهدت وحدها وقوع 19 انتهاكًا من أصل 30 انتهاكًا.

يليها بفارق كبير محافظة الجيزة، التي شهدت وقوع 9 انتهاكات، وأخيرا تأتي محافظة الإسماعيلية التي شهدت وقوع 2 انتهاك خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

تركز الانتهاكات في القاهرة والإسكندرية هو نمط متكرر؛ لتركز العمل الصحفي والإعلامي في العاصمة، وفي أوقات كثيرة بسبب صعوبة رصد الانتهاكات التي تقع خارج القاهرة، كما يرجع ذلك إلى زيادة القضايا في محافظتي القاهرة والجيزة؛ وهو ما يعود بدوره إلى عدة أسباب؛ أهمها عرض جميع الصحفيين/ات، المُقدّم لهم/ن الدعم في القضايا الجنائية على دوائر الإرهاب، في محاكم جنايات القاهرة المُنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر الواقع في نطاق محافظة القاهرة، إلى جانب تمركّز المؤسسات الصحفية المُدعى عليها في القضايا العُمالية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو الأمر الذي يتحتّم معه رفع القضايا العُمالية في محاكم القاهرة والجيزة، بسبب ما يُعرف في القانون بـ"الاختصاص المكاني للمحكمة".

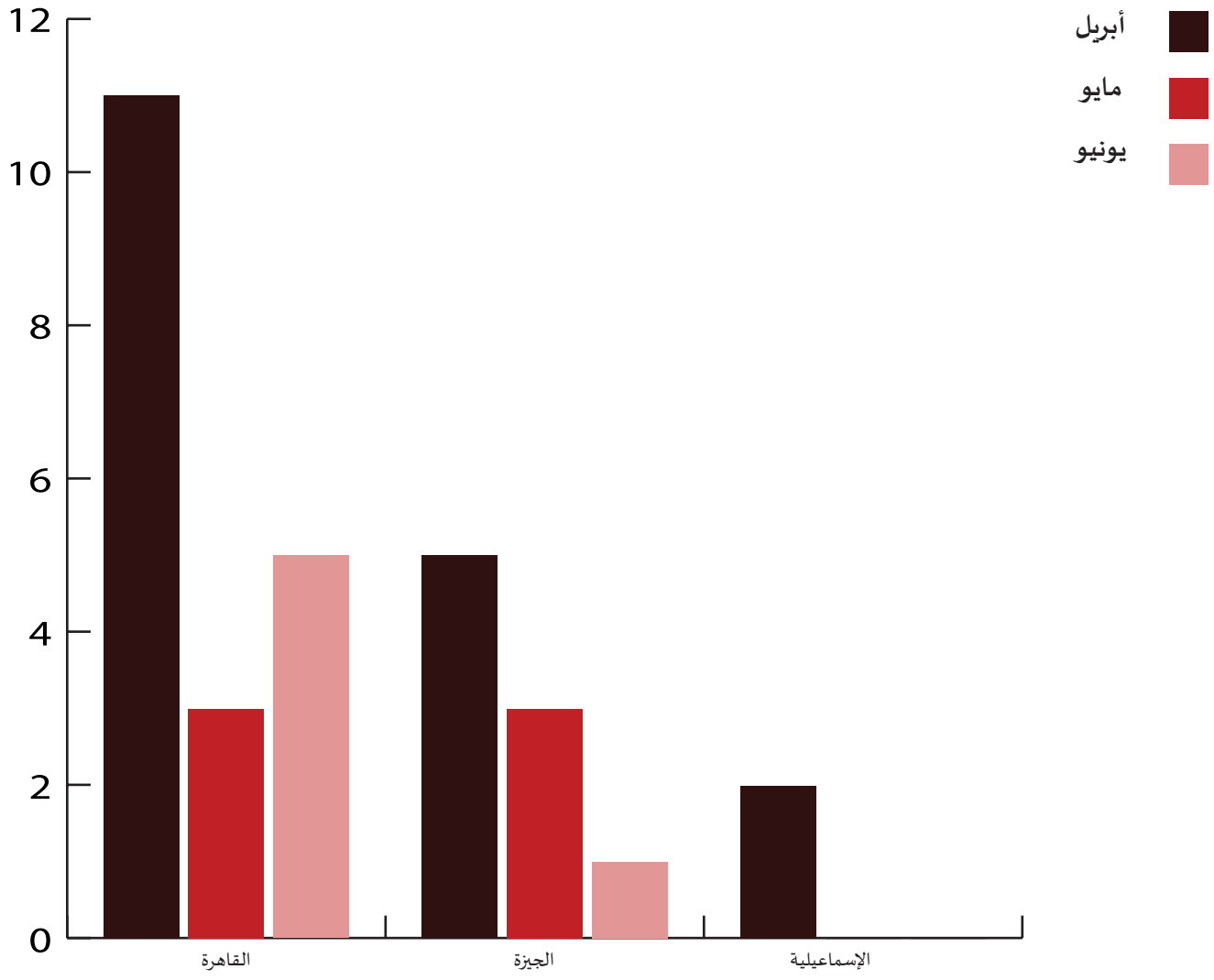

4 - توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق:

من حيث نوعية التوثيق، نجد أن فريق المرصد المصري يستند، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود أو المؤسسة الصحفية أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية أو الشهود أو المؤسسة الصحفية أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى أو صحفية أو حزبية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وفق هذا التصنيف نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2024، جرى توثيقها بصورة مباشرة.

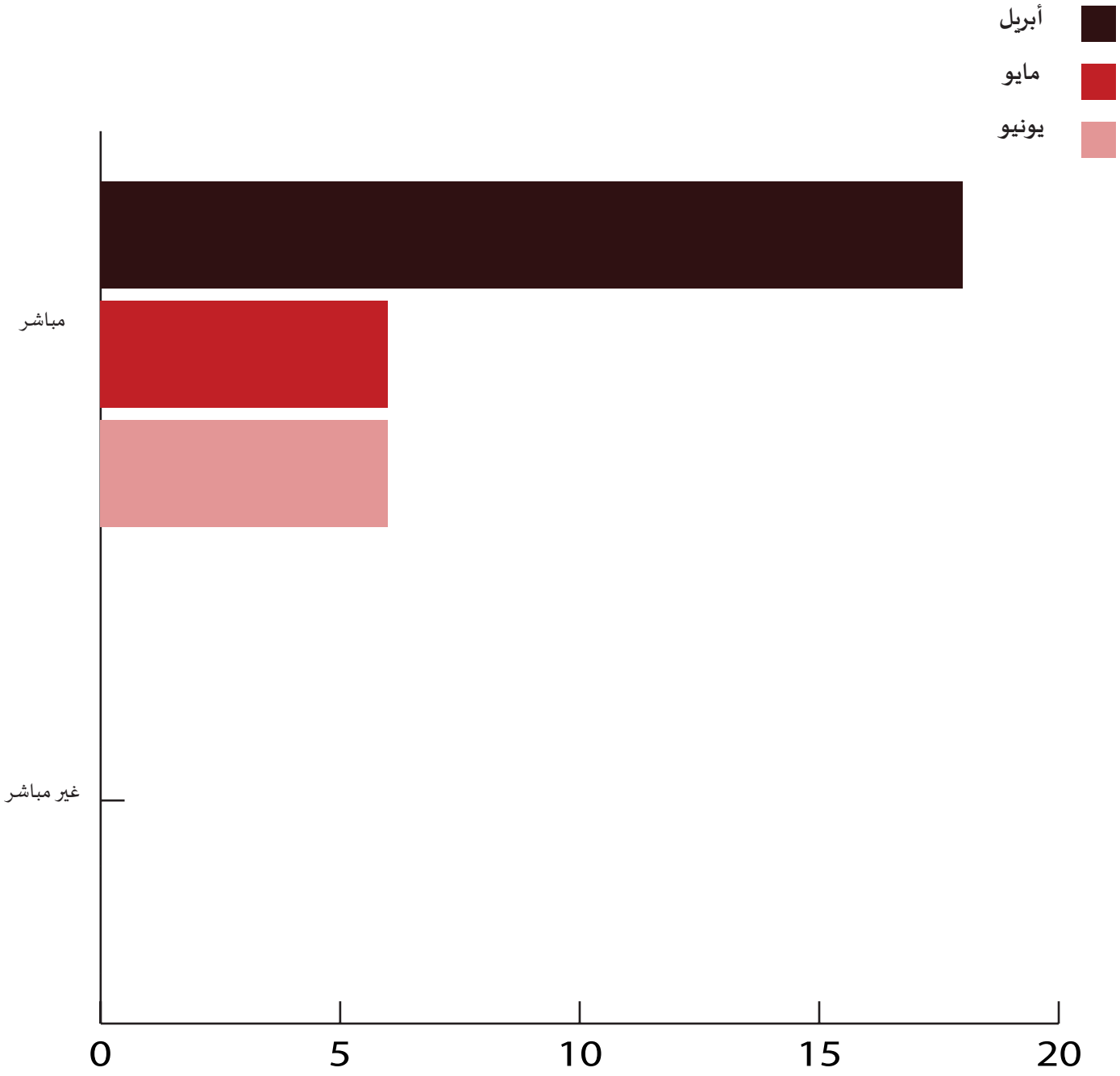

5 - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

تصنيف الانتهاكات التي شهدها الربع الثاني للعام 2024، من حيث تخصص ضحايا هذه الانتهاكات، يكشف لنا، أن فئة محرر/ة صحفي/ة هي أكثر الفئات عرضة للانتهاكات خلال الشهور الثلاث المنصرمة، إذ طالها 21 انتهاكًا يليها مع فارق شاسع فئة كاتب/ة صحفي/ة، إذ وقع بحقها 3 انتهاكات، يليها فئتي مترجم/ة ومراسل/ة و"غير محدد التخصص"، إذ ،"SEO صحفي/ة، إذ طال كل منهما 2 انتهاك، يأتي في ذيل القائمة فئتي "أخصائي طال كل فئة منهما انتهاك وحيد.

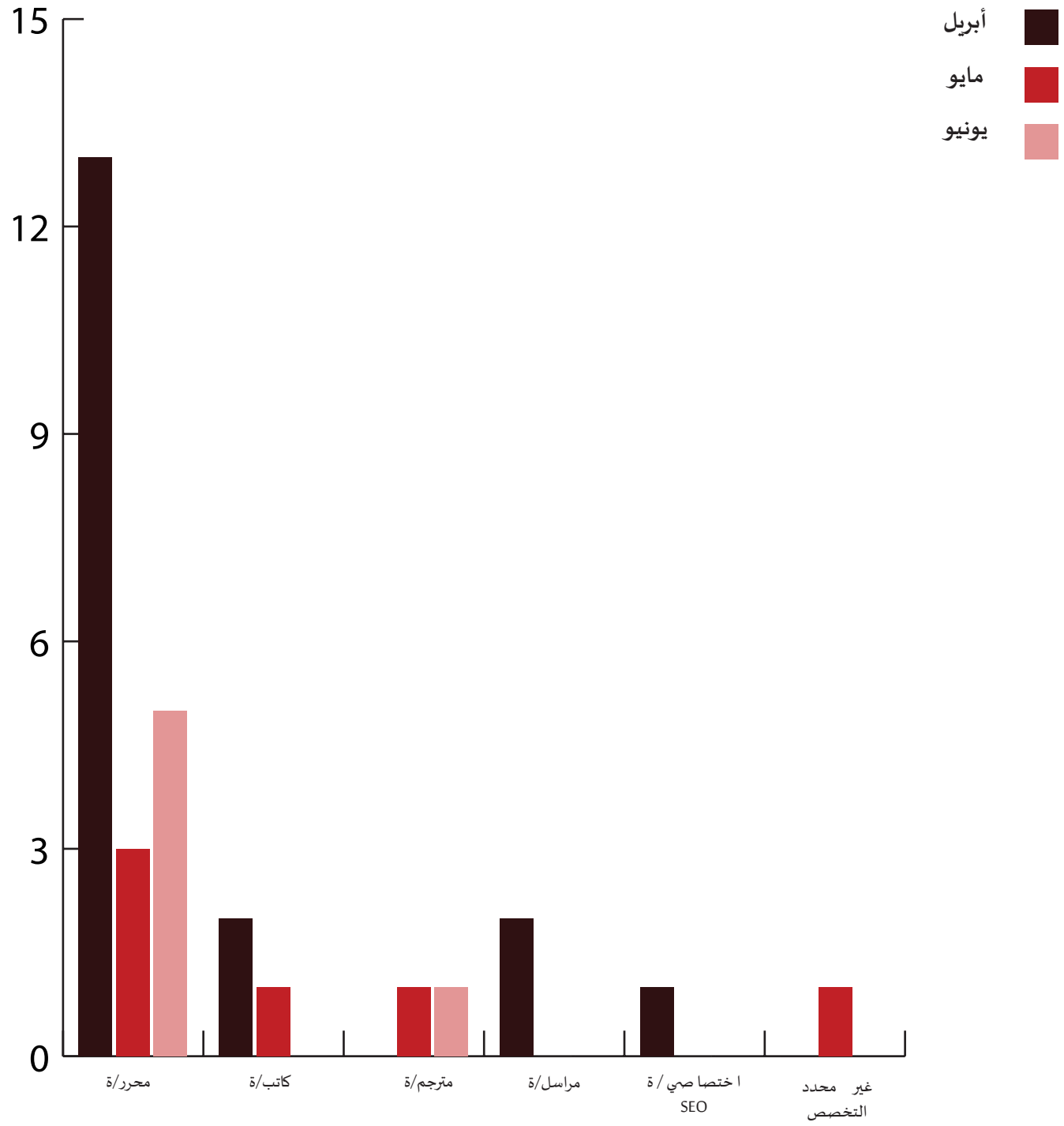

6 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية:

تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال الشهور الثلاث الماضية، من زاوية نوع جهة عمل ضحايا الانتهاكات، يظهر بما لا يدع مجالا للشك، وسائل الإعلام الرقمية، والعاملين/ات فيها، هم الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الربع الثاني من العام، إذ وفقا لنوع جهة عمل الضحية، نجد أن الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين/ات في مؤسسة رقمية تعرضوا إلى 28 انتهاكًا من أصل 30 انتهاكًا خلال تلك الفترة.

كما نجد أن العاملين/ات في وسائل إعلام مرئية أو في مطبوعات صحفية، تعرضوا/ن إلى انتهاك وحيد خلال تلك الفترة.

ولعل الزيادة في أعداد الانتهاكات التي وقعت بحق المواقع الإخبارية الإلكترونية؛ يرجع إلى الزيادة في أعداد المواقع الإلكترونية الصحفية مقابل المطبوعات الصحفية، التي شهدت انحسارًا واضحًا خلال السنوات الماضية، أو مقابل الصحفيين/ات العاملين/ات في القنوات التلفزيونية، وأعدادهم/ن بالضرورة أقل بكثير مقارنة بالعاملين/ات في وسائل إعلام رقمية.

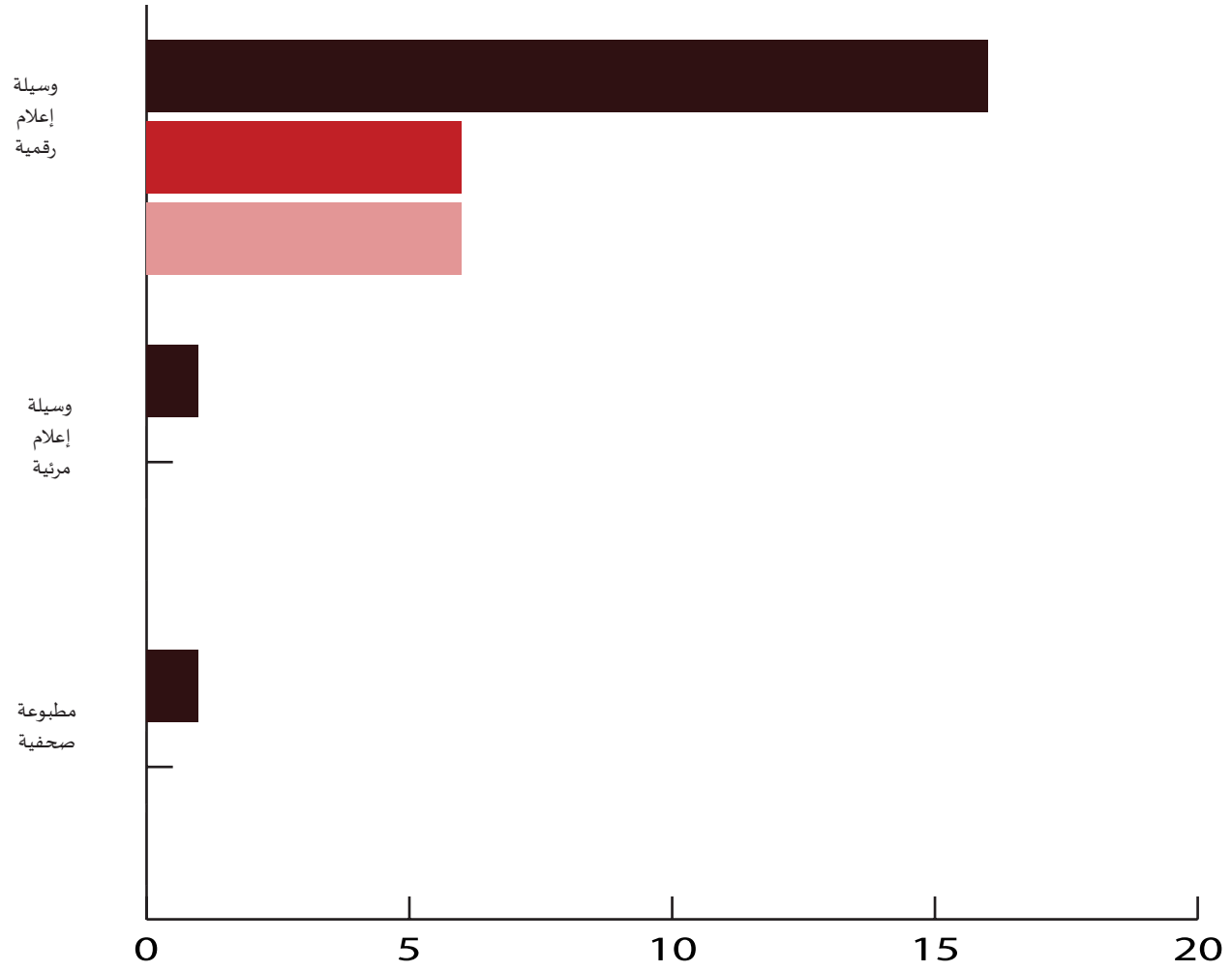

7 - توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية:

أما وفقا لمعيار ملكية جهة عمل ضحية الانتهاك، نجد أن العاملين/ات في وسائل إعلام أو مؤسسات صحفية مملوكة للقطاع الخاص المحلي كانوا أكثر عرضة للانتهاكات، خلال الفترة التي يغطيها التقرير؛ إذ طالهم/ن 27 انتهاكًا من أصل 30 انتهاكًا، أما الانتهاكات الـ 3 المتبقية، فقد وقعت بحق عاملين/ات بمؤسسات صحفية وإعلامية مملوكة لجهات أجنبية، أما المؤسسات القومية فلم يتعرض العاملين/ات فيها، أو هي نفسها إلى أية انتهاكات خلال تلك الفترة.

ولا يرجع عدم وقوع انتهاكات بحق المؤسسات الصحفية والإعلامية فقط إلى محاباة هذه المؤسسات، إنما يعود إلى تراجع دور ونشاط هذه المؤسسات

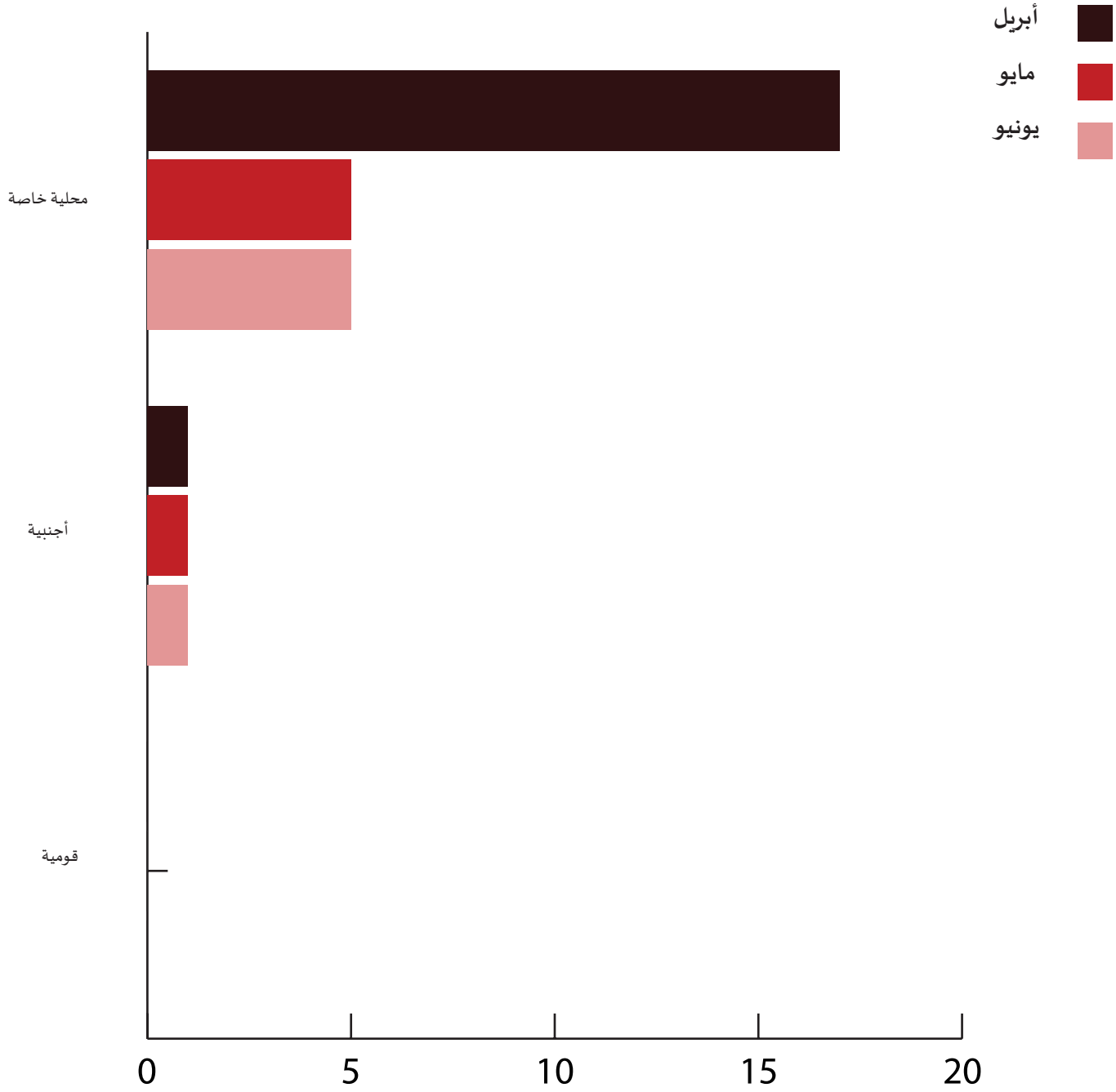

8 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك:

أما توزيع الانتهاكات، من زاوية نوع جهة عمل الشخص المعتدي، يظهر لنا على غير المتوقع، أن أكثر المؤسسات التي أوقعت انتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات كانت المؤسسات الصحفية نفسها؛ التي أوقعت 12 انتهاكًا بحق العاملين/ات بالصحافة، يليها الجهات الأمنية، والتي ارتكبت بحق العاملين/ات بالصحافة والإعلام 10 انتهاكات خلال 3 شهور، يليها الجهات القضائية التي ارتكبت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات 7 انتهاكات، في ذيل القائمة تأتي المؤسسات الرقمية، والتي ارتكبت انتهاك وحيد خلال تلك الفترة.

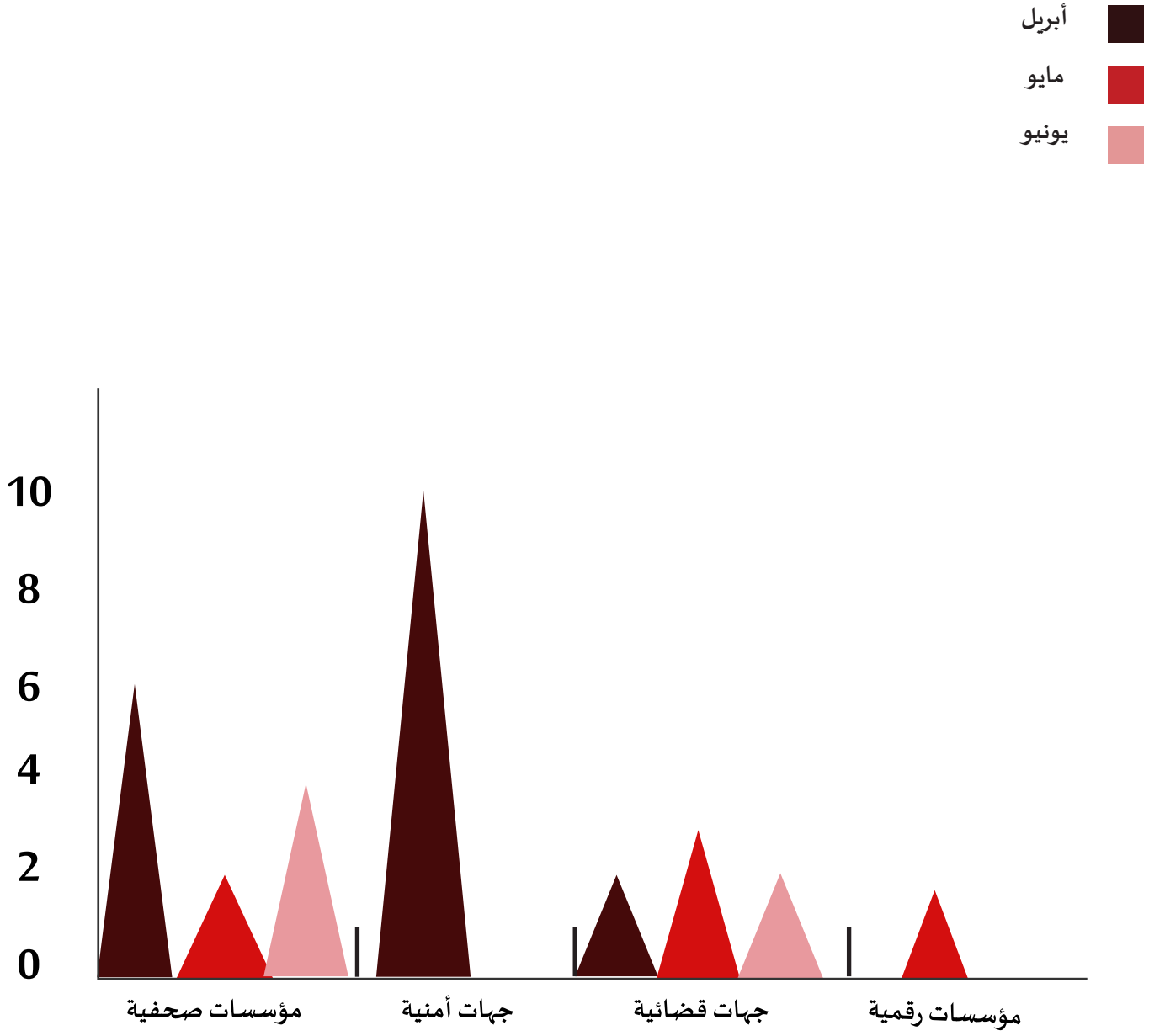

المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي الربع الثاني من عام 2024

يتناول هذا القسم من التقرير، أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاءت بعضها الآخر منظمة للحقوق والواجبات، طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

وكانت أبرز القرارات صادرة عن كل من: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، وبعض الجهات التنفيذية الأخرى.

أولًا: الصادرات عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام:

شهد الربع الثاني من عام 2024، صدور 158 نشاطًا (يدور بين فعاليات وخطابات) عن المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ هذه الصادرات توزعت كالتالي؛ كانت نقابة الصحفيين أكثر المؤسسات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي نشاطًا خلال الربع الثاني من العام، إذ صدر عنها 84 نشاطًا خلال تلك الفترة. بينما جاء المجلس الأعلى للإعلام في المرتبة الثانية بعد نقابة الصحفيين من حيث حجم ما صدر عنه من نشاطات، وإن كان المسافة بين المؤسستين شاسعًا؛ إذ صدر عنه 20 نشاطًا خلال الفترة نفسها. أما الهيئة الوطنية للصحافة، فقد جاءت في المرتبة الثالثة إذ صدر عنها 19 نشاطًا، ما يعني أن الفارق بينها وبين المجلس الأعلى للإعلام هو فارق طفيف، في المرتبة الرابعة تأتي الهيئة الوطنية للإعلام، التي در عنها 19 نشاطًا، ويأتي في ذيل القائمة نقابة الإعلاميين، إذ صدر عنها 17 نشاطًا.

ويظهر بشكل واضح؛ تفوق نقابة الصحفيين عن باقي المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، من حيث حجم النشاط والدور الذي تلعبه، مقارنة بباقي المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر. بالتأكيد ليست النشاطات على ذات المستوى من الأهمية؛ إذ أن هناك نشاطات ذات وزن نوعي، ونشاطات أقل أهمية مهما تكاثرت؛ لكن يبقى تعديد النشاطات يشير بشكل ما إلى حجم الجهد المبذول.

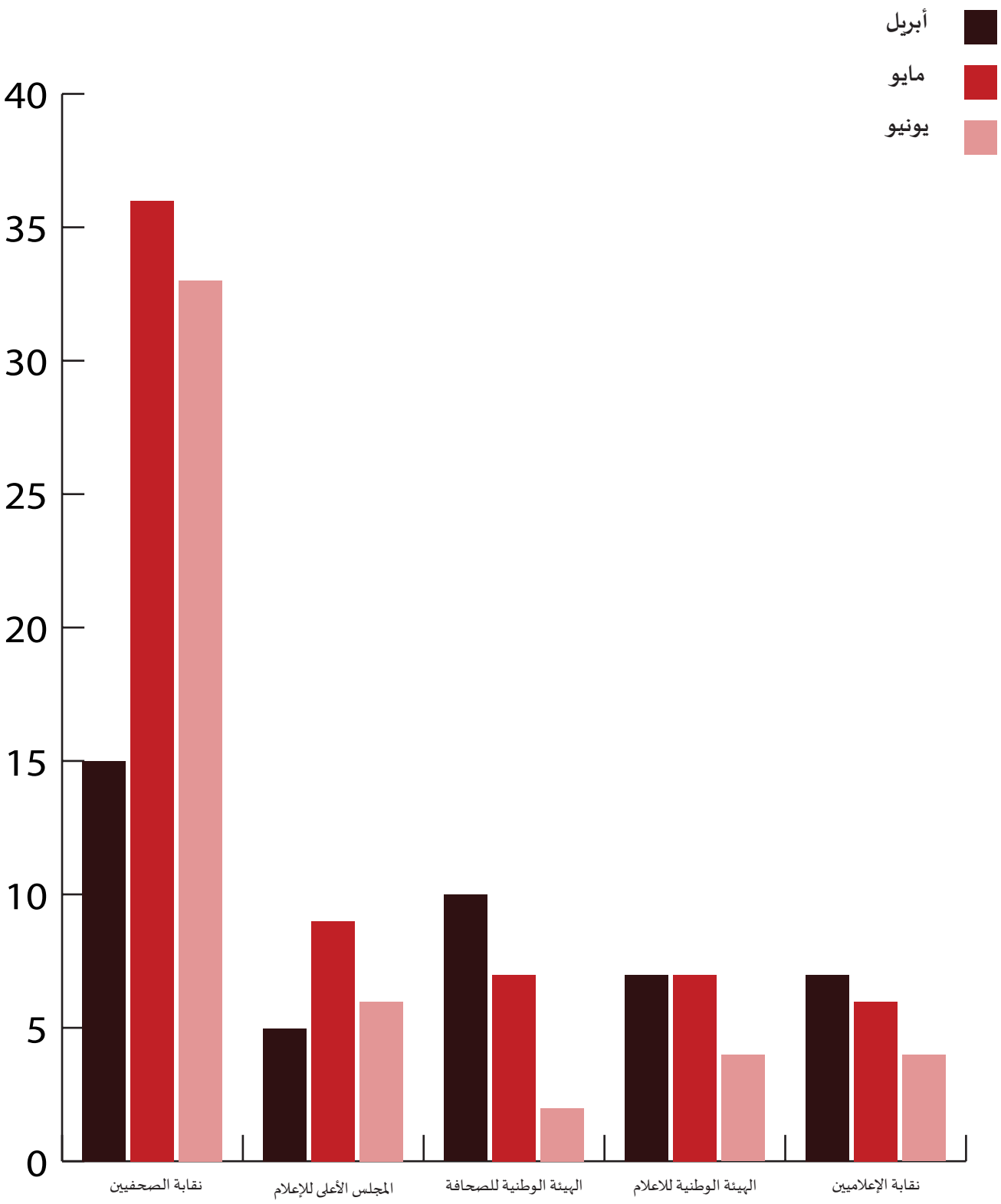
أبريل
مايو
يونيو
40
35
30
25
20
15
10
5
0
نقابة الصحفيين
المجلس الأعلى للإعلام
الهيئة الوطنية للصحافة
الهيئة الوطنية للاعلام
نقابة الإعلاميين

ثانيًا: نوعية الصادرات عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام:

هذه النشاطات الـ 158 الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، توزعت من حيث نوعيتها كالتالي؛ "فئة خبر": صدور 42 خبرًا عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، تتعلق بنشاطات هذه الجهات وتحركاتها وتفاعلاتها مع القضايا المتعلقة بالمجال الصحفي والإعلامي. "فئة اعلان": التي تأتي في المستوى الثاني؛ إذ صدر عن هذه المؤسسات 35 إعلانًا عن نشاطات وفعاليات (تدريبية، وخدمية، وتثقيفية، وترفيهية) قدمتها هذه الجهات حينها. فئة تهنئة: تأتي في المستوى الثالث؛ حيث صدر عن المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي 26 تهنئة؛ في مناسبات عامة بالمجتمع ككل أو بأحد أفراده، أو في مناسبات خاصة بالمجتمع الصحفي والإعلامي أو بأحد أفراده أو مؤسساته. "فئة بيان": تأتي في المستوى الرابع، إذ صدر عن هذه الجهات 15 بيانًا للتعليق على قضايا هامة أو مستجدات ملحة بهدف إعلان موقف المؤسسة مما يجري التعليق عليه. "فئة قرار": تأتي في المستوى الخامس؛ وقد صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي 11 قرارًا خلال الربع الثاني من السنة. في المستويات الأخيرة نجد فئات، تصريح (9 تصريحات)، فئة فعالية (8 فعاليات)، فضلا عن: 5 بروتوكولات تعاون، 4 بيانات نعي، وأخيرًا خطاب وحيد، طلب وحيد، حالة تكريم وحيدة.

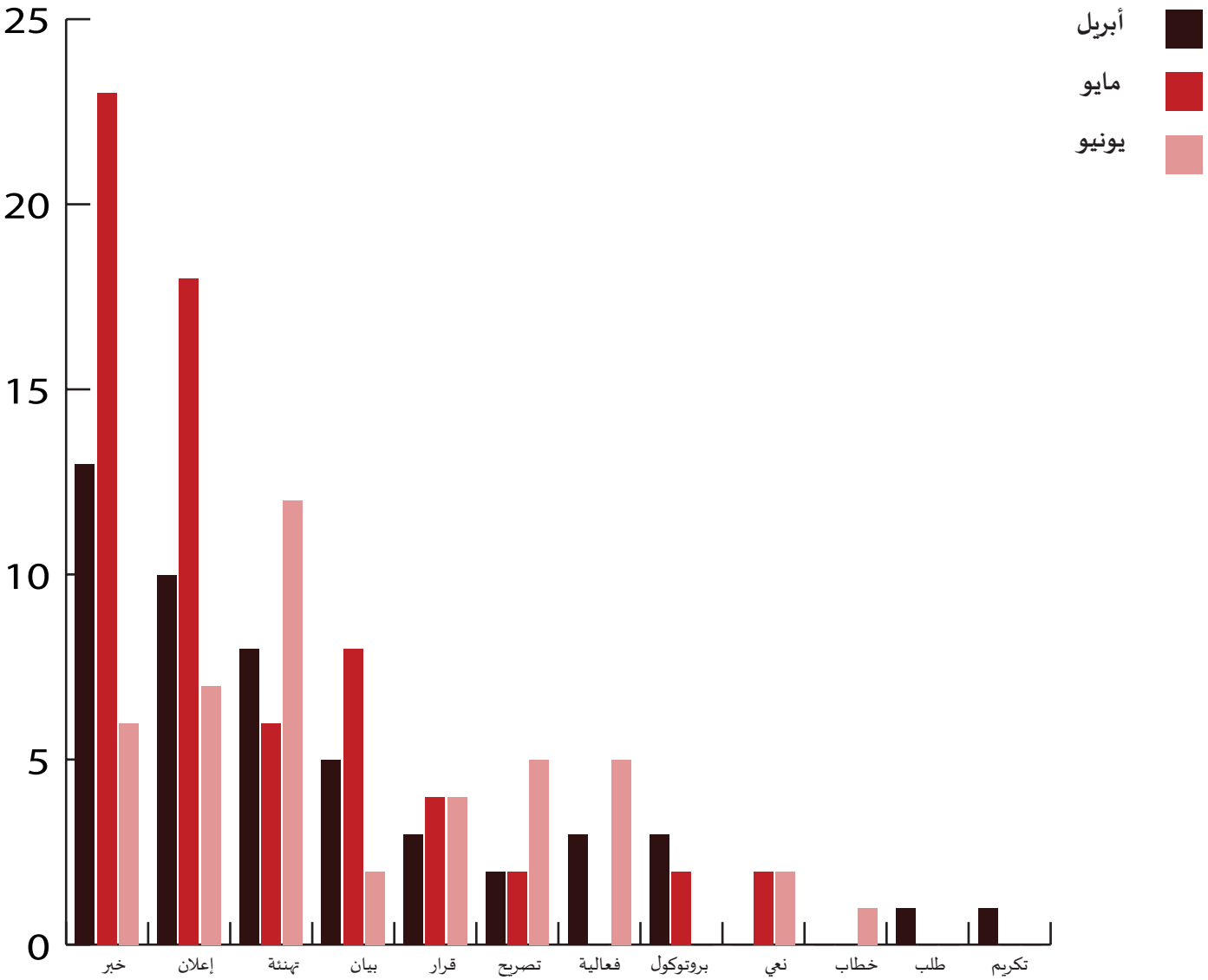

النشاطات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر:

بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من عام 2024، نحاول في السطور التالية، أن نتناول بالعرض الإحصائي النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر.

من الناحية المنهجية نقسم الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر إلى قسمين؛ القسم الأول: المؤسسات النقابية، القسم الثاني: الجهات الرقابية.

أولا: المؤسسات النقابية:

نقابة الصحفيين:

صدر عن نقابة الصحفيين خلال شهور (إبريل، مايو، يونيو) 84 نشاط، جاءت كالتالي: 31 إعلانًا عن نشاط أو فعالية نظمها مجلس النقابة أو أحد لجانها، 23 خبرًا عن نشاط أو فعالية للنقابة، 13 بيانًا للتعليق على حدث هام، ارتأت النقابة ضرورة الاشتباك معه قبولًا أو رفضًا، تنظيم 7 فعاليات، إبرام 3 بروتوكولات تعاون؛ بهدف خدمة الجماعة المصرية.

فيما صدر عن النقابة ولجانها كذلك؛ 3 تصريحات وخطاب وحيد، وتهنئة وحيدة، وقرار وحيد، وقرار وحيد. ويلاحظ بصفة عامة أن النقابة صدر عنها إعلانات وأخبار وفعاليات كثيرة

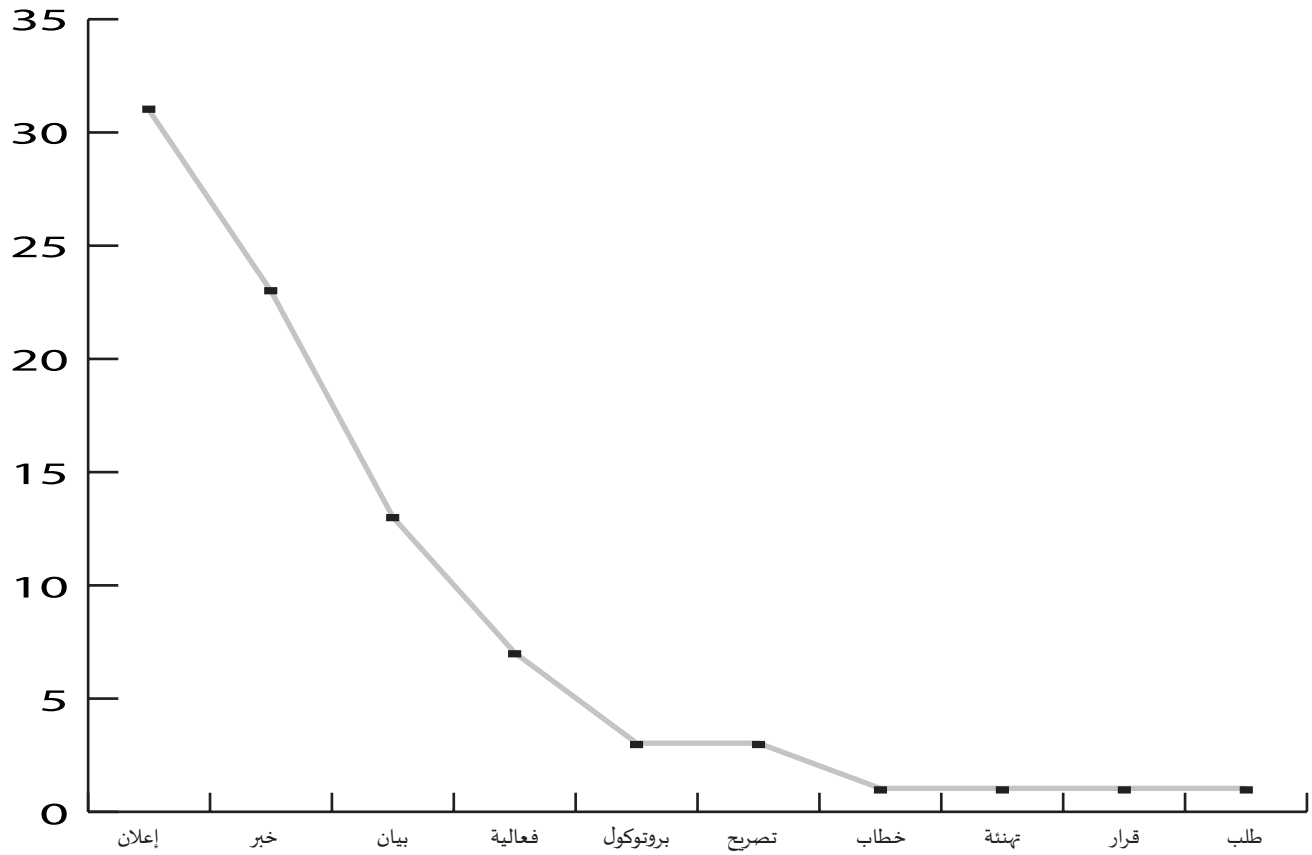

أهم ما صدر عن نقابة الصحفيين خلال الربع الثاني من عام 2024:

ا- "الصحفيين" تطالب بالإفراج والعفو عن الصحفيين المحبوسين والسجناء.. وتتقدم بطلبات لزيارتهم في محابسهم فى "يوم الصحفى" للنائب العام ومجلس أمناء الحوار الوطني ولجنة العفو الرئاسى تشمل 19 زميلاً محبوسًا احتياطيًا و3 صادر بحقهم أحكام.

2 -ثلاث بروتوكولات تعاون؛ الأول: بروتوكول تعاون مع مؤسسة جمال شيحة ومستشفى الكبد المصري.. وتخفيضات 50% على خدمات الرعاية الصحية و50 حالة مجانية سنويا. الثاني: بروتوكول تعاون بين نقابتى الصحفيين المصرية والفلسطينية لدعم الزملاء/الزميلات الفلسطينيين/ات فى غزة ومصر. الثالث: بروتوكول تعاون مع بنك ناصر الاجتماعي فى مجال التدريب والرعاية الصحية والاجتماعية.

3 -وضع قواعد جديدة لانتساب الصحفيين/ات بالخارج وأساتذة/ أستاذات الصحافة والإعلام.

نقابة الإعلاميين:

أما نقابة الإعلاميين فقد صدر عنها 17 نشاطًا خلال الربع الثاني من العام، معظمها إعلانات تهاني؛ إذ صدر عنها عدد 9 تهنئه، كما صدر عنها 3 تصريحات، 3 نعي، وإعلان وحيد، وخبر وحيد، فيما لم يصدر عنها أية

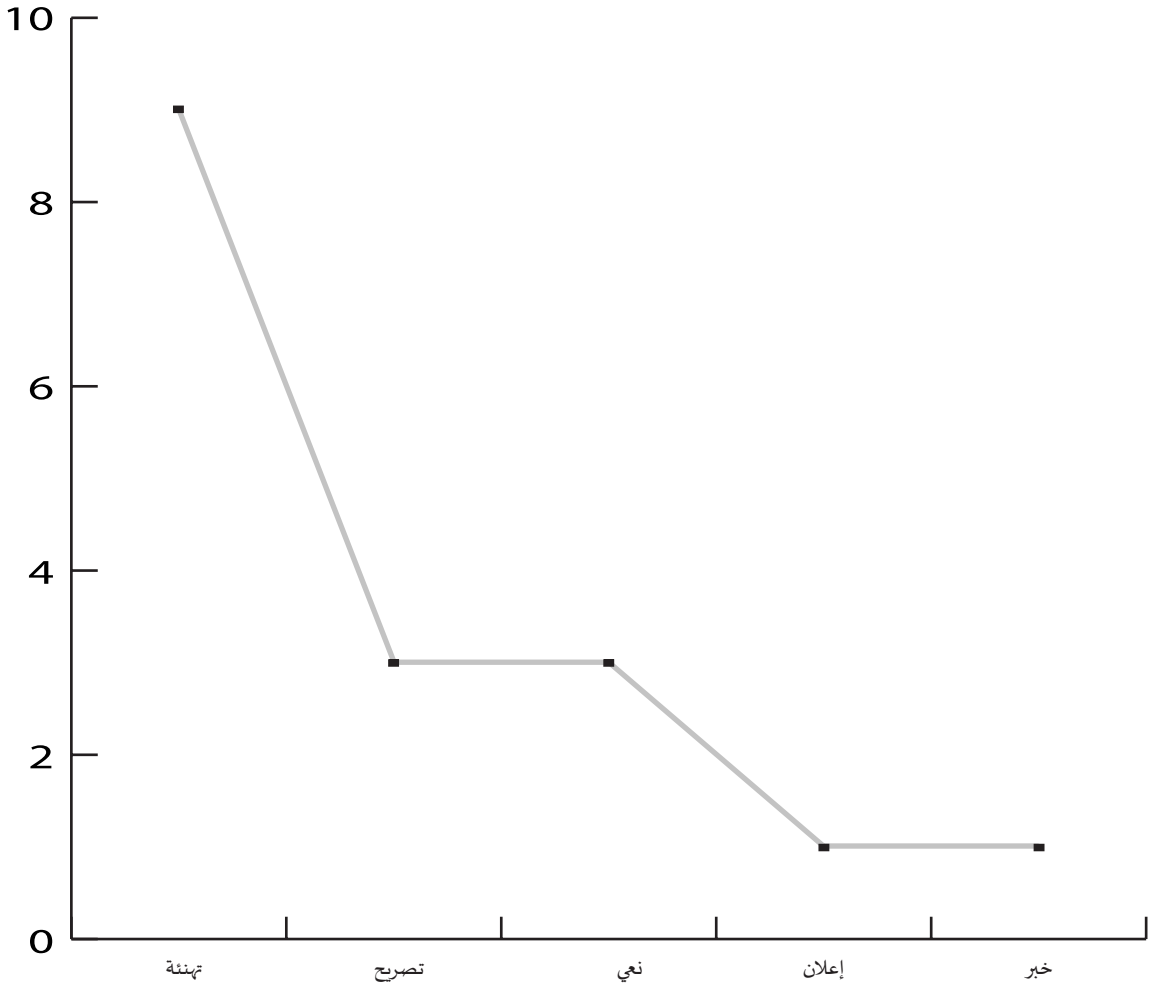

أما نقابة الإعلاميين؛ فقد كان أهم ما صدر عنها، هو المشاركة في وضع ضوابط لتغطية الجنازات والعزاءات». لاحترام قدسية دور العبادة.

ثانيًا: المؤسسات الرقابية:

المجلس الأعلى للإعلام:

المجلس الأعلى للإعلام تتربع على هرم المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، فهي بمثابة وزارةالنقابات هي المؤسسات الممثلة والمعبرة عن المجتمع الصحفي والإعلامي، على الأقل من الناحية النظرية، أما المجلس الأعلى للإعلام، والهيئات الوطنية للصحافة والإعلام، فهي مؤسسات رقابية، تمثل حضور الدولة في المشهد الصحفي والإعلامي لتنظيمه؛ فهي بصورة من الصور بديل وزارة الإعلام.

فيما يتعلق بنشاط المجلس الأعلى للإعلام خلال الربع الثاني من عام 2024، فقد صدر عنه: 11 خبرًا عن نشاطات المجلس ومسؤوليته، فيما صدر عنه عدد 9 تهنئة، وتصريح وحيد، وبروتوكول تعاون وحيد.

عادة ما تكون نشاطات المجلس محدودة مقارنة بنشاطات نقابة الصحفيين؛ لكن كثير منها ذات تأثير مباشر وواضح على المجال الصحفي والإعلامي في مصر، وبعضها ذات تأثير سلبي.

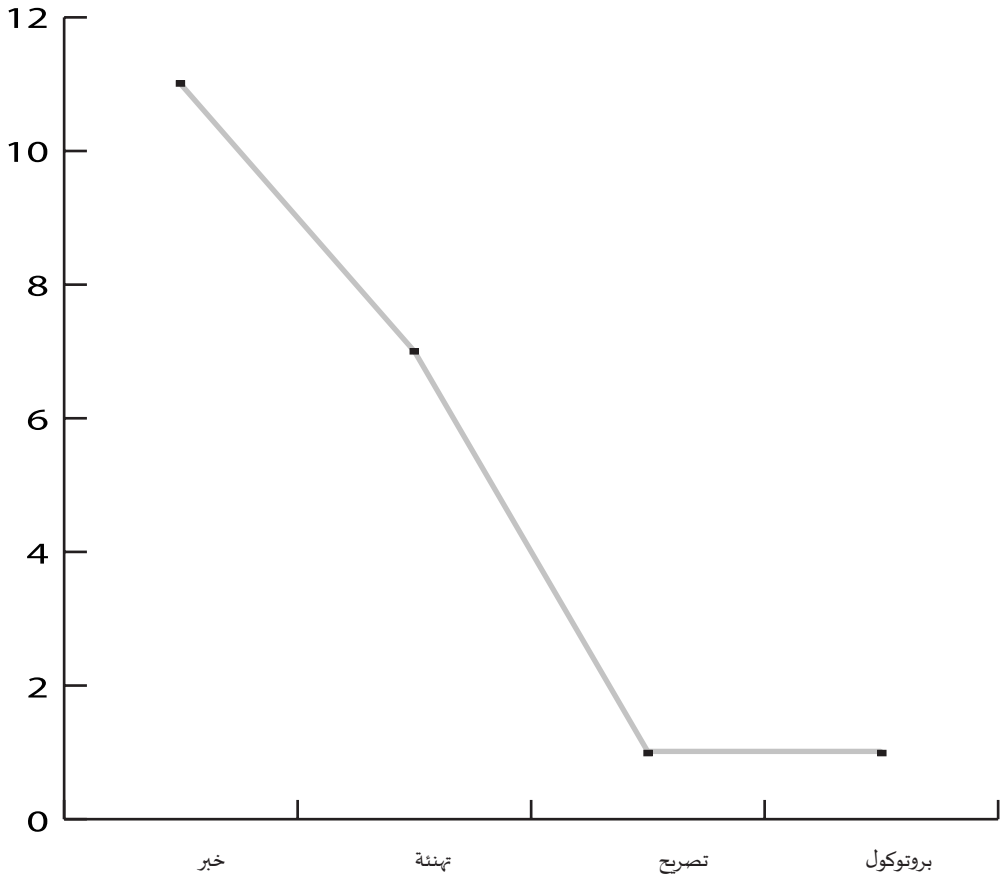

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام:

1 -توقيع بروتوكول تعاون إعلامي بين مصر والأردن.

2 - الأعلى للإعلام يخطر المنصات بتوفيق أوضاعها القانونية والالتزام بمعايير المحتوى، واستدعاء الممثل القانوني لأمازون مصر.

الهيئة الوطنية للصحافة:

الهيئة الوطنية للصحافة هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتسيير المؤسسات الصحفية القومية، وقد صدر عنها خلال الفترة محل الاهتمام 19 نشاطًا، هذه النشاطات توزعت كالتالي: 7 قرارات عادة ما كانت تتعلق بصرف البدل الشهري للعاملين/ات بالمؤسسات الصحفية القومية، أو صرف مكافأة نهاية الخدمة للموظفين/ات المحالين/ات للمعاش. كما صدر عنها عدد 6 خبر، فيما صدر عنها 3 إعلانات عن فعاليات نظمتها الهيئة، وصدر عنها 2 تهنئة وفعالية وحيدة.

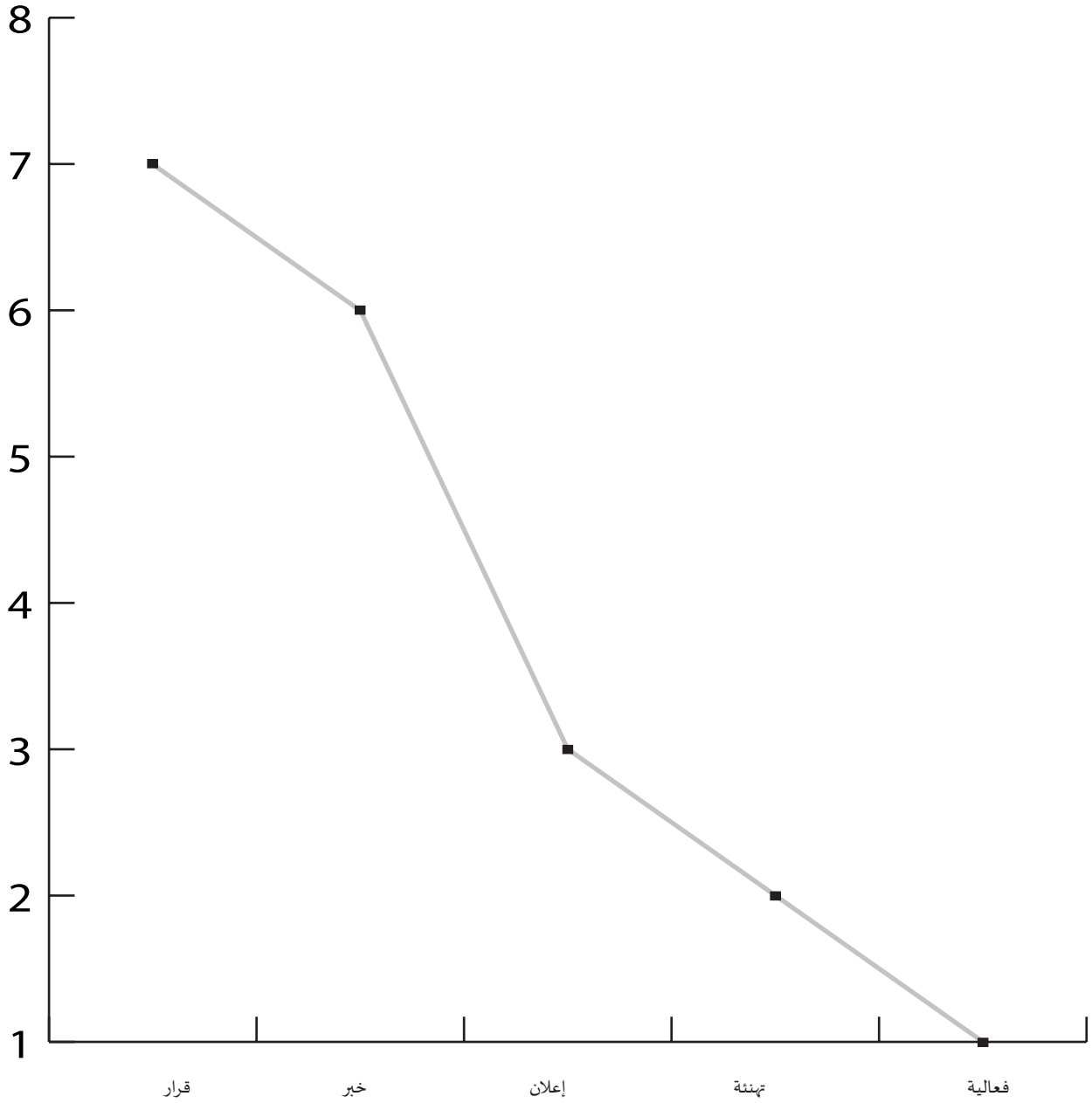

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة:

1 -إعلان حركة التغييرات الصحفية بالمؤسسات الصحفية القومية، حيث أعلن عن أسماء رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير بالمؤسسات الصحفية القومية.

2 -إصدار قرارات تشكيل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية.

الهيئة الوطنية للإعلام:

الهيئة الوطنية للإعلام هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتسيير المؤسسات الإعلامية القومية/ ماسبيرو، وقد صدر عن الهيئة خلال الربع الثاني من 2024، عدد 7 تهنئه، عدد 3 قرارات، عدد 2 تصريح، عدد 2 بيان، فيمَا صدر عنها نعي وحيد، وخبر وحيد، وتكريم وحيد، وبروتوكول تعاون واحد.

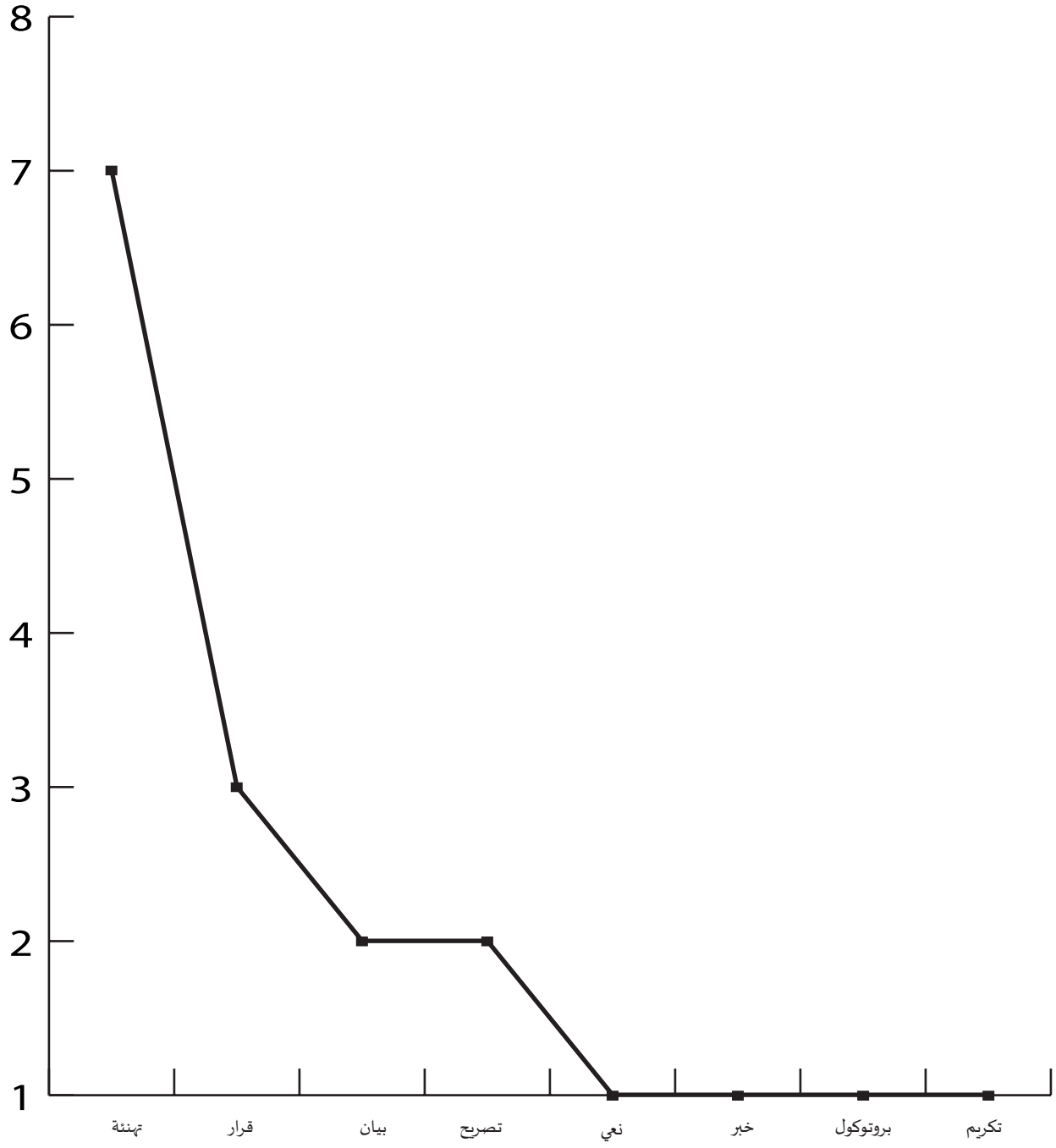

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام:

1 - صدور قرار بترقية ثلاثة عشر ألف ومائة واثنان من العاملين/ات بكافة القطاعات، والمستوفين/ات شروط وضوابط الترقي، بمختلف الدرجات والمجموعات النوعية الوظيفية، للدرجة الوظيفية الأعلى، وذلك اعتبارا من ١/٧/٢٠٢٣.

المحور الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثاني من عام 2024 قراءة في تدوينات يوم الصحفي المصري

في إطار احتفائه بذكرى يوم الصحفي المصري، دشن المرصد المصري للصحافة والإعلام، حملة تدوينية دعا خلالها العاملين/ات بالصحافة والمهتمين/ات بهذا الشأن، للحديث عن التحديات التي تواجهها الصحافة المصرية وسبل معالجتها، وقد استقبل فريق المرصد أكثر من 60 تدوينة؛ من طيف واسع من العاملين/ات والمهتمين/ات بالمجال؛ تتنوع مجالاتهم/ن بين أكاديميين متخصصين/ات بالمجال، وصحفيين شباب، وصحفيات نساء، وكبار المهنة.

نحاول في هذه السطور استقراء عينة من التدوينات؛ وقد حرصنا على أن تأتي العينة معبرة عن التنوع الواسع في المجتمع الصحفي المصري؛ لذلك بنينا هذا النص على استقراء 11 تدوينة، كتبها (3 من شباب الصحفيين، 2 من الأكاديميين/ات المتخصصين/ات، 2 من شيوخ المهنة، 2 من الصحفيات).

شباب الصحفيين:

يرى الصحفيين الشباب الذين تناولنا بالتحليل التدوينات التي قدموها، أن هناك 4 تحديات رئيسية تواجهها الصحافة المصرية؛ هذه التحديات هي؛ أولا: الضغط النفسي الذي يستشعره الصحفيين/ات؛ جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة والضاغطة، والناجمة عن المنافسة الشرسة بين وسائل الإعلام، وكذلك عن التهديدات والضغوط التي تحول دون نشر الحقائق.

ثانيا: التحدي الذي تمثله صحافة السوشيال ميديا، وبشكل خاص على أخلاقيات مهنة الصحافة، وكيف أن التنافس الشرس، والهوس بالشهرة والرغبة المحمومة في جذب الانتباه، كل ذلك قاد إلى سعي لملاحقة موجة الترند، مهما نجم عن ذلك من ترويج الأكاذيب وصحافة الإثارة.

ثالثًا: التحدي الناتج عن غياب المهنية، وحضور الشللية، وتغليب الولاء على الإجادة؛ وكيف يقود ذلك إلى ترهل المؤسسات الصحفية، وتراجع أدائها وفاعليتها.

رابعًا: التوتر المستمر والمتوقع في العلاقة بين الصحافة والحكومة؛ فالحكومة في طبيعتها ترفض الرقيب؛ إلا أن هذا التوتر تنامى تأثيره السلبي على العمل الصحفي، جراء خسارة الجماعة الصحفية للظهير الشعبي، مع تدني مستوى المنتج الصحفي.

الصوت الأكاديمي:

يفي هذا الجزء نتناول بالقراءة والتحليل، تدوينتين لاثنين من الأكاديميين الشباب، وقد رأوا أن أزمة الصحافة المصرية تعود إلى ثلاث مسببات؛ الأول: أن غياب الرؤية لدى الصحفيين/ات الشباب عن مستقبل المهنة في ظل التحديات الجمة تواجهها يمثل تحدي أساسي، وتزداد وطأة هذا التحدي مع ضعف وندرة الموارد المادية اللازمة لاستمرار وتطوير العمل الصحفي، خاصة الصحافة الورقية، التي تتفاقم أزمتها مع ارتفاع تكلفة الطباعة، وتراجع الطلب على الصحافة الورقية؛ ما يؤثر بالسلب على استمرار هذا اللون من الصحافة.

الثاني: انتشار الكيانات الوهمية التي تمنح شهادات زائفة لراغبي العمل الصحفي، خاصة إن كانوا من هواة الصعود السريع، وهو ما يزيد من فوضى السوق الصحفي، ويزيد من ارتباك المشهد ككل.

الثالث: ما يسفر عنه التغير المتسارع في الأساليب والأدوات والابتكارات الجديدة في المجال الصحفي، ما يجعل الصحفيين/ات ومؤسساتهم يلهثون وراء التغيرات، وتأثير ذلك على جودة المنتج، وعلى قدرتهم على تسويقه، في ظل سوق مفتوح تتسم المنافسة فيها بالشراسة.

شيوخ المهنة:

أما خطاب شيوخ المهنة، الذي تناولناه بالتحليل في العينة التي نستند إليها في هذه السطور، فقد خلص إلى أن الصحافة المصرية تعاني من أزمات أساسية؛ الأولى: مستويات البطالة المرتفعة في صفوف الصحفيين/ات. الثانية: مستويات الدخل المتردية التي لا تكاد تصل مستوى الحد الأدنى للأجور الذي أقرته الحكومة. الثالثة: حرمان صحفي المواقع الإلكترونية من الالتحاق بنقابة الصحفيين.
الرابعة: ضرورة تطوير البناء القانوني المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ بحيث يكون داعم أكثر للحريات الإعلامية؛ ويقع في قلب هذا المطلب إصدار قانون حرية تداول المعلومات.

سيدات الصحافة:

يستند التقرير إلى أصوات صحفية نسائية، صوت نسائي أكاديمي، إضافة إلى تدوينتين لصحفيتين؛ وقد عدوا من الصعوبات التي تواجهها الصحافة المصرية؛ غياب أخلاقيات العمل الصحفي، وعدم التزام عدد من العاملين/ات بالصحافة بأكواد أخلاقية محددة تضبط مساراتهم، لكنهم دعوا مع ذلك إلى ضرورة مواصلة العمل رغم الصعوبات والتحديات.

الخاتمة:

يمكن أن نخلص إلى أن تصورات التدوينات التي تناولناها بالقراءة والتحليل تناولت عددًا واسعًا من التحديات التي تواجهها الصحافة المصرية، تختلف نوعية هذه التحديات؛ هناك تحديات اقتصادية: مثل البطالة في صفوف الصحفيين/ات وضعف المرتبات.

تحديات مهنية: تتعلق بالتغير والتطور التكنولوجي المتسارع، فضلا عن تغير طبيعة الجمهور المستهلك للمنتج الصحفي.

تحديات سياسية: تتعلق بالتوتر بين الحكومة والصحافة الحرة التي يحركها الفضول ورغبتها في الوصول للحقيقة.

تحديات قانونية: تتعلق بضرورة تحديث البناء القانوني ليكون أكثر تشجيعا وانفتاحا على الحريات، وتيسير عمل الصحفيين/ات وحركتهم.

تحديات خاصة بثقافة العمل: تتعلق بتغليب المهنية على الشللية، الالتزام بأكواد أخلاقية بدل من اللهاث وراء الترند.

وأخيرا، تحديات نفسية: تتعلق بتطوير قدرة الصحفيين/ات على التعاطي مع الضغوطات النفسية الناجمة عن العمل الصحفي.

الخاتمة والتوصيات:

تقودنا مراجعة الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الأول من عام 2024، ومتابعة التفاعلات الدائرة في حقل الصِّحافة والإعلام في مصر، خلال الفترة نفسها، إلى استخلاص عدد من التوصيات، وهي:

فيمَا يتعلق بالحريات الإعلامية:

1 -ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2 -ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

3 -ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن . وكذلك العمل على تعديل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بتنظيم الحبس الاحتياطي، وبشكل أخص فيما يخص العاملين/ات في المجال الصحفي والإعلامي.

4 -ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، في أثناء ممارسة عملهم/ن، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم/ن، كونهم/ن يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور المهم الذي تلعبه الصِّحافة والإعلام في تنوير الرأي العام، وفي حماية مصالح الناس.

الحريات الإعلامية في المجال الافتراضي:

5 -ضرورة التفكير في مسارات وأليات تحمي صناع الصِّحافة والإعلام، من الممارسات المتعسفة والمتحيزة التي يوقعها فيس بوك بحق من يتبنى سرديات مخالفة للسردية التي يتبناها القائمون/ات على إدارة فيسبوك.

فيمَا يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام:

6 -ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي

نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

7 - ضرورة أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، على حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

حقوق الملكية الفكرية:

8 - تُعد الانتهاكات المتعلّقة بالملكية الفكرية، شديدة الإضرار بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وعليه يجب تحديث التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وتغليظ عقوبات انتهاكها، بصورة تحول دون تفشيها. أهمية نشر الوعي بـ"حقوق الملكية الفكرية"، والقوانين المُنظّمة لها، بين العاملين/ات بالصحافة والإعلام، فقد اهتم المُشرّع المصري بوضع قانون لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو قانون رقم 82 لسنة 2002، والذي جرى تعديله بقانون 178لسنة 2020.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org